

مصر وعالم البحر المتوسط في العصر الحديث

من أبحاث ندوة مصر وعالم البحر المتوسط

سمنار التاريخ بكلية الآداب، جامعة القاهرة

13- 15 إبريل 1985

تقديم

لعل مصر من أبرز بلاد العالم من حيث التفرد بموقع جغرافى متميز عند ملتقى قارات العالم القديم الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهو موقع أعطى لمصر مزايا إستراتيجية وحضارية لم تتوفر لغيرها من جاراتها، بقدر ما جلب إليها أطماع القوى المتطلعة إلى بسط سيطرتها على هذه المنطقة من العالم، فهي -على حد قول نابليون- أهم بلاد الدنيا.

وزاد من قيمة موقع مصر الجغرافى تمتعها بسواحل طويلة تطل منها على بحرين من أهم بحار العالم القديم هما البحر الأحمر والبحر المتوسط. وارتبط قدر مصر بهذين البحرين اللذين كانا دائماً جسراً اتصال بالبلاد الواقعة فى حوضهما، فلم يلعب البحران دور الحاجز بين مصر وجيرانها منذ أقدم العصور حتى اليوم.

وكان للبحر المتوسط -على وجه الخصوص- دوراً كبيراً فى تشكيل تاريخ مصر وفى صياغة الحضارة التى أبدعتها مصر، فكانت مصر تعطى دائماً بقدر ما تأخذ، وتساهم مساهمة إيجابية فى الانتاج الحضارى لحوض البحر المتوسط، بقدر ما تتأثر بغيرها وخاصة بلاد الحوض الشرقى للبحر المتوسط، فكانت مصر -على مر تاريخها الطويل- تزدهر بازدهار البحر المتوسط، وتعانى من كساده، حتى ذهب البعض إلى التضخيم من هذه الظاهرة إلى حد الزعم بأن تاريخ مصر هو تاريخ حوض البحر المتوسط. وأغرى الدور الذى لعبته مصر فى تاريخ البحر المتوسط بعض من روجوا لفكرة انتماء مصر الحضارى للبحر المتوسط وغربتها عن المحيط البرى الذى تعيش فيه غربة حضارية، وهى مقولة يدحضها دور مصر التاريخى المؤثر والجوهري فى منطقة الشرق الأدنى منذ العصور القديمة بما لا يقل فعالية عن دورها فى عالم البحر المتوسط، ولعل الدراسات الخاصة بالتبادل الحضارى بين مصر وبلاد الشرق ادنى بما توصلت إليه من نتائج تبرز عمق

الصلوات المصرية بالمجال البرى بما يفوق صلاتها بالمجال البحرى تقوم خير شاهد على ذلك، بل ان هناك بحوثاً رصدت مؤثرات حضارية مصرية قديمة انتقلت عبر الشرق الأدنى وفارس إلى بعض بلاد الشرق الأقصى. أضف إلى ذلك دور مصر البارز فى التاريخ الاسلامى ومساهمتها المتميزة فى الحضارة الاسلامية. فلم تكن مصر -يوماً ما- منصرفة إلى البحر المتوسط وحده، مغلفة لعمقها الإستراتيجى والحضارى فى محيطها البرى.

غير أن أهم دور لعبه البحر المتوسط فى تاريخ مصر، هو دور قناة الاتصال الحضارى بينها وبين شعوب الحوض الشرقى لهذا البحر، فعن طريق مصر تعرف الجانب الأوربى لهذا البحر على النتاج الحضارى للشرق الأدنى القديم، فتعلم فنوناً وأفكاراً ما كان ليتعلمها لولا ما تميزت به مصر من دربة على صنع الحضارة، ومقدرة على نقل تجاربها لجيرانها، واستعداد لتلقى المؤثرات الحضارية الأجنبية وصهرها فى بوتقة مصر الحضارية.

ثم دارت عجلة الزمن دورتها، فأصبحت مصر أحوج ما تكون إلى نقل المؤثرات الحضارية الأوربية عبر البحر المتوسط لتعمل عن طريقها على إقامة أسس نهضتها الحديثة، فتعرفت المنطقة العربية على ثمار الفكر الأوربى عن طريق مصر وعلى يد أبنائها. وأصبحت مصر تدخل فى حسابان القوى الأوربية الامبريالية التى راحت ترسم إستراتيجياتها الخاصة بالبحر المتوسط، وجاء شق قناة السويس ليجعل من مصر البوابة الثالثة للبحر المتوسط التى تفوق -من حيث الأهمية- البوابتين الأخرين: البسفور والدرينيل، وجبل طارق، وهكذا ارتبطت أقدار مصر الحديثة والمعاصرة بعالم البحر المتوسط ارتباطاً وثيقاً.

لذلك عندما فكرت أسرة "سمنار التاريخ" بكلية الآداب جامعة القاهرة أن تختتم العام الخامس لتأسيس السمنار بإقامة ندوة علمية يساهم فيها المؤرخون المصريون والأجانب ببحوثهم، كان موضوع "مصر وعالم البحر المتوسط" هو الموضوع الذى اجتذب الاهتمام، فاستقر الرأى عليه، لا من قبيل إحياء دعوة قديمة تنكر على مصر عروبته، وتدير ظهرها لحضارة عظيمة لعبت مصر الدور الهام فى صياغتها، فمثل هذه الدعوة حكم عليها التاريخ بالبوار، وإيماناً بعروبة مصر لا يتزعزع لأنه يرتكز على حقائق التاريخ والجغرافيا. وإنما جاء اختيارنا لهذا الموضوع بهدف إتاحة الفرصة أمام المؤرخين المتخصصين لدراسة العلاقة

الجدلية بين مصر ودائرة واسعة من دوائر التأثير الحضارى شاركت مصر فى رسمها، وتلاقت دائماً مع دائرة العالم العربى الذى تنتمى اليه مصر انتماء لا شبهة فيه.

وهكذا وجهنا الدعوة إلى المشتغلين بالدراسات التاريخية من المصريين والعرب والأجانب للمشاركة فى ندوة يعقدها "سمنار التاريخ" حول "مصر وعالم البحر المتوسط"، تحددت لها الفترة من 13- 15 إبريل 1985. وحددنا ثلاثة محاور رئيسية تدور حولها اباحات الندوة هى: البعد الحضارى والثقافى، البعد الاقتصادى، والبعد السياسى والإستراتيجى.

وعقدت الندوة فى موعدها، وحقت نجاحاً ملحوظاً بفضل اقبال صفوة الباحثين والمؤرخين على المشاركة فيها، وتعاون أسرة سمنار التاريخ آداب القاهرة وإدارة كلية الآداب.

وفور انتهاء اعمال الندوة قمنا بإعداد بحوثها للنشر، وقسمناها إلى مجموعتين، تضم كل منهما الأبحاث المتصلة بمرحلة تاريخية واحدة أو متقاربة، فخصصنا الجزء الأول للبحوث الخاصة بالعصر القديم والعصور الوسطى، أما الجزء الثانى فقد خصصناه للبحوث التى تعالج أطرافاً من مصر وعالم البحر المتوسط فى العصر الحديث. ورتبنا البحوث فى كل جزء منهما بما يتفق والسياق الزمنى، دون أن نغفل المحاور الرئيسية التى دارت حولها بحوث الندوة.

وقد صدر الجزء الأول من تلك البحوث فى أكتوبر عام 1985 عن دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، وأحسنّت الدوائر العلمية والثقافية استقباله. وها نحن اليوم نقدم للقارئ الكريم الجزء الثانى من بحوث الندوة الذى يحمل عنوان "مصر وعالم البحر المتوسط فى العصر الحديث"، ويضم دراسات فى التاريخ الحديث، راعينا فى اختيارها ما تلقيه من أضواء هامة على بعض الجوانب المتصلة بمحاور الندوة الثلاثة، ونتمنى أن يجد فيها القارئ الكريم إضافة جديدة إلى الدراسات التاريخية.

وباسم أسرة "سمنار التاريخ" بكلية الآداب جامعة القاهرة أتوجه بالشكر الجزيل للزملاء الذين ساهموا ببحوثهم فى هذا الكتاب، ولغيرهم من المشاركين فى الندوة الذين أثروا الحوار بالأفكار القيمة التى كان بوجدنا أن نضمناها هذا المجلد لولا قلة الإمكانيات المادية. كذلك أتوجه بالشكر لإدارة كلية الآداب التى ترعى النشاط العلمى للسمنار، ولا تتوانى عن تقديم

العون المادى والأدبى اليه، وبفضل هذه الرعاية الكريمة استطاع السمنار أن ينظم ندوة "العرب فى افريقيا" فيما بين 4- 6 إبريل 1987 التى نشرت بحوثها فى مجلد صدر عن دار الثقافة العربية فى خريف 1987، كما ينظم السمنار الندوة الثالثة وموضوعها "العرب وآسيا" فيما بين 3- 5 إبريل 1989 ختاماً لعامه التاسع.

والله والوطن العزيز من وراء القصد،

القاهرة فى 15 فبراير 1989

د. رءوف عباس حامد

مقرر سمنار التاريخ

كلية الآداب جامعة القاهرة

المؤلفون حسب الترتيب الأبجدي

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى	أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس
د. رءوف عباس حامد	أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة القاهرة
د. شوقي عطا لله الجمل	أستاذ التاريخ الحديث بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة
د. عبد الوهاب بكر	أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة الزقازيق
د. فؤاد المرسي خاطر	أستاذ مساعد التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة طنطا
د. لطيفة محمد سالم	أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة بنها
د. مصطفى محمد رمضان	أستاذ التاريخ الحديث بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
د. هيلموت مايشر Helmut Mejcher	أستاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث بجامعة هامبورج- ألمانيا الغربية
د. يواقيم رزق مرقص	بمركز وثائق تاريخ مصر المعاصر

العلاقات المصرية- الإيطالية قبيل الحرب العالمية الثانية

أ.د. رءوف عباس حامد

توثقت العلاقات المصرية الإيطالية منذ عصر اسماعيل الذى كان يكن إعجاباً شديداً لإيطاليا والثقافة الإيطالية، جعله يختار إيطاليا مقراً له بعد خلعته عن العرش وابعاده عن البلاد. وفى ظل الظروف التى سادت مصر فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تدفق الإيطاليون على مصر من مختلف الطبقات الاجتماعية يستوى فى ذلك أصحاب رأس المال الذين جاءوا إلى مصر طلباً للرزق فى ظل الوضع الذى هياتته لهم الامتيازات، جعلت الأجنبية والولاية القضائية للمحاكم المختلطة التى وفرت لهم الضمان والحماية، وكذلك العمال الذين ضاقت بهم سبل العيش فى بلادهم فجاءوا الى مصر طلباً للرزق فى ظل الوضع الذى هياتته لهم الامتيازات، وجعلت منهم فئة ممتازة على رفاقهم المصريين، هذا فضلاً عن الفئات الأخرى من العاملين غير المهرة الذين مارسوا بالقاهرة والاسكندرية أعمالاً تقع تحت طائلة القانون فى أى بلد متحضر، ولكنها كانت مباحة لهم فى مصر تحت مظلة الحماية القانونية التى وفرتها لهم الامتيازات الأجنبية. وبذلك امتاز الوجود الإيطالى فى مصر بالتنوع الكبير: من رجال الأعمال إلى المثقفين إلى العمال إلى نفايات المجتمع الإيطالى التى احترفت أعمال البلطجة والدعارة وغيرها من الممارسات التى ضج منها الرأى العام المصرى وحفلت بها صحف ذلك الزمان.

وهكذا كانت الجالية الإيطالية فى مصر حتى قيام الحرب العالمية الثانية كبيرة الحجم، تأتى فى المرتبة الثانية بعد الجالية اليونانية، وبلغت نسبة الإيطاليين فى مصر الى الأجانب المقيمين فيها 20% فى تعداد 1927 وتعداد 1937، وتأثرت بالعوامل التى حكمت الوجود الأجنبى فى مصر سلباً وإيجاباً، زيادة ونقصاناً. وكانت الجالية الإيطالية منتشرة فى جميع أنحاء البلاد مع التركيز بالقاهرة والاسكندرية على وجه الخصوص، فكانت لهم جمعياتهم الخاصة ومدارسهم ونواديهم.

وكان الإيطاليون يعملون في مجالات مختلفة، فكان لهم وجود ملموس في قطاع مقاولات البناء، والأعمال المالية والمصرفية، فبالإضافة إلى البنك الإيطالي المصري، كان هناك بنك موصيري، والبنك التجارى الإيطالى وهى تمثل تجمع رأس المال الإيطالى بمصر¹ هذا إلى جانب المشروعات الإيطالية الهندسية والتجارية والتعدينية، والفنادق الإيطالية العديدة بالقاهرة والإسكندرية وبورسعيد.

وبعد إعلان استقلال مصر فى 28 فبراير 1922، كانت إيطاليا فى طليعة الدول الأوربية التى تبادلت التمثيل الدبلوماسى مع مصر على مستوى الوزراء المفوضين، وكان للمفوضية الإيطالية بالقاهرة دائماً دور مميز فى رعاية المصالح الإيطالية بالبلاد، واستمد الإيطاليون فى مصر نفوذهم من كثافتهم العديدة وصلاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمصريين، كما يرجع إلى تأثير العناصر الإيطالية داخل القصر نتيجة وجود بعض الإيطاليين ضمن الحاشية على عهد الملك فؤاد الذى تربى فى إيطاليا وكان متحمساً للثقافة الإيطالية، محتضناً للإيطاليين، وهو تقليد استمر فى عهد ولده فاروق وأثار - كما سنرى - مخاوف الإنجليز.

كذلك كان جانب كبير من الجالية الإيطالية يتعاطف مع الحركة الوطنية فى مصر منذ ثورة 1919، ويتجلى ذلك فى نشاط جمعية الصداقة المصرية الإيطالية ونادى خريجي الجامعات والمدارس الإيطالية، وبعض الصحف الإيطالية التى تصدر بمصر مثل الجورنال دى أورينتى، والمساجيرو، وروما، ومديتارينو، وكوريرديتاليا، وإن كان فريق من الجالية الإيطالية يؤيد الاحتلال يضم رجال الأعمال والمال على وجه الخصوص².

النشاط الفاشى:

وكان من الطبيعى أن يكون لعلو مد الفاشية فى إيطاليا منذ العشرينات رد فعل على الجالية الإيطالية فى مصر، فأصبحت هناك حركة منظمة محورها المفوضية الإيطالية تبث الأفكار الفاشية بين الجالية الإيطالية وتنظم الشباب فى جماعات فاشية شبه عسكرية وخاصة منذ

¹ نبيل عبدالحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره على المجتمع المصرى 1922-1952، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1982، ص 58-57.

² محمد جمال الدين المسدى وآخرون: مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 1978، ص 76.

عام 1936 عند وقوع أزمة الحبشة الشهيرة، وتولى تدريب الشباب الإيطالي في الروابط الفاشية بمصر ضباط متخصصون يخضعون لإشراف المفوضية الإيطالية. وعندما تعذر استيراد الأسلحة من خارج البلاد، خصصت المفوضية الاعتمادات المالية اللازمة لصناعاتها في بعض ورش الصناعات المعدنية ببولاق، فتم تصنيع بعض مدافع الماكينة بغرض التدريب، وكانت التدريبات تتم مساء كل خميس بالمدارس الإيطالية ببولاق بحضور بعض الضباط وصف الإيطاليين المتقاعدين، ويشمل التدريب قتال الخنادق، ونصب الأكمنة، ومهاجمة مواقع مدافع الماكينة، وإطلاق النيران من خلال الأكمنة، والمبادرات التي يجب اتخاذها في حالة تكليف الشباب ببعض المهام³.

ولعبت المفوضية الإيطالية التي كانت تضم نحو مائة عضو دوراً بارزاً في الدعاية المضادة والتأثير على المصريين فقد كانت تملك الوسائل لذلك لديها الكفاءات ولها اتصال واسع بدوائر المصريين، أضف إلى ذلك المدارس الإيطالية والمركز الفاشستي بالمدرسة الإيطالية بالقاهرة وكان التعليم فيها بالمجان وتضم 400 طالباً مصرياً⁴. وكان الحزب الفاشستي بروما هو الذي يعين السكرتير السياسي لذلك المركز، كما أن الوزير المفوض ماتزولينى Mazzolini كان عضواً باللجنة التنفيذية للحزب الفاشي منذ عام 1925 وكان أحد كوادر الفاشية الأوائل منذ 1919، وكان دائم التردد على الساسة المصريين ويكثر من إقامة حفلات الاستقبال، ويحظى بشعبية بين صفوف الجالية الإيطالية⁵. كذلك كان الكابتن أوجو دادون Ugo Dadone رئيس مكتب الاستعلامات الإيطالي بالقاهرة من كوادر الحزب الهامة، ويلعب دوراً هاماً في تنظيم الدعاية المضادة للإنجليز، وجمع المعلومات. وكان له كثير من المعارف والأصدقاء ويكاد يعرف كل انسان بالقاهرة على حد قول بعض المصادر⁶.

ونظراً للوجود العسكى الإيطالي في ليبيا، والدعاية المضادة للإنجليز التي كان يبثها راديو بارى وبعض الصحف الإيطالية الصادرة بمصر، فإن هذا النشاط الفاشي كان مثار إنزعاج الحكومة المصرية والإنجليز على السواء، وخاصة أن الوفد الإيطالي في مؤتمر مونترو عام 1937 أثار قضية وجود الروابط الفاشية في مصر، وطالب بأن تتعهد الحكومة المصرية

³ F. O. 407/ 221, Lampson to Eden, Enc., Cairo, July 1937.

⁴ المراجع السابق، ص 77-78.

⁵ F. O. 407 / 223, Bateman to Halifax, Annual Report on Heads of Missions at Cairo for 1938, Aug. 28, 1939.

⁶ Lugol: Egypt and World War II, Cairo 1945, pp. 61-64.

بحمايتها فى حالة إلغاء الامتيازات الأجنبية. غير أن مصطفى النحاس باشا - رئيس الوزراء - أصر فى الخطابات المتبادلة مع الوفد الإيطالى فى 8 مايو 1937 على أن تقتصر الحماية المقدمة للإيطاليين على المؤسسات الإيطالية ذات الطابع التعليمى أو الدينى أو الخيرى، وسلم الإيطاليون بذلك إزاء إصرار الحكومة المصرية على موقفها، وبذلك تركت الروابط الفاشية بمصر دون غطاء قانونى فى حالة إلغاء الامتيازات الأجنبية.

وتشاورت الحكومة المصرية مع الإنجليز حول الإجراءات التى يجب اتخاذها لمواجهة النشاط العسكرى الذى تمارسه الجماعات الفاشية فى مصر، ولكن الإنجليز نصحوا الحكومة المصرية بعدم اتخاذ أى إجراء إزاء التدريبات العسكورية الفاشية قبل إلغاء الامتيازات الأجنبية فى أكتوبر 1937، على أن يلفت وزير الخارجية المصرى نظر الوزير المفوض الإيطالى إلى أن تلك التدريبات العسكورية قد تضر بالحقوق التى حصل عليها الإيطاليون فى اتفاقية مونترو، وألا تقدم الحكومة المصرية على مواجهة النشاط العسكرى الفاشى إلا إذا نشبت أزمة، أو أصبح ذلك التدريب العسكرى يشكل خطورة مباشرة. على أن تقدم الحكومة المصرية على مواجهة هذا النشاط بعد التصديق على إتفاقية مونترو⁷. وهو ما أخذت به الحكومة المصرية بالفعل.

أما عن استيراد الإيطاليين الأسلحة وتصنيعها وحيازتها بصورة غير مشروعة، فقد نصح الإنجليز الحكومة المصرية بمعالجة هذا الأمر على حدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الوسائل التى جلبت عن طريقها تلك الأسلحة فى إطار قانون العقوبات الذى يحكم مثل هذه الحالات. وعندئذٍ تتخذ الإجراءات ضد الإيطاليين كأفراد، وليس ضد المنظمات الفاشية. وبالفعل عهدت الحكومة المصرية إلى مدير الأمن العام دراسة المسألة من وجهة نظر القانون الدولى.

ونصحت السلطات البريطانية الحكومة المصرية بإعداد تشريع لأمن الدولة، والحفاظ على النظام العام، يخضع له الجميع، وطنيين وأجانب على السواء. وبالتالي تستطيع الحكومة المصرية اتخاذ إجراءات ضد الجماعات الفاشية التى بلغ نشاطها درجة الخطورة، وفى هذه الحالة لا تستطيع الحكومة الإيطالية الاحتجاج على مثل تلك الإجراءات، لأن الحكومة

⁷ F. O. 407 / 221, Lampson to Eden, Enc., Cairo July 9. 1937.

المصرية تستطيع أن ترد على مثل هذا الاحتجاج بالقول بأن التشريع لا يميز بين جنسيات الدول المختلفة، وأن حل مثل هذه المشكلة يقع في يد الرعايا الإيطاليين والحكومة الإيطالية⁸.

واستجابت الحكومة المصرية للنصح، فأصدرت في 11 مارس 1938 القانون الذي حظر جميع المنظمات السياسية شبه العسكرية الذي يسرى على الأجانب و المصريين على السواء، ونص على الاستيلاء إدارياً على الأسلحة والمواد العسكرية والملابس والأموال الخاصة بتلك المنظمات، وكان القانون يعاقب بالغرامة والسجن لمدة تصل الى ستة شهور كل من يخالف أحكامه. وورد بالمذكرة التفسيرية للقانون أن الأجانب الذين يخالفون أحكامه يتعرضون للنفي من البلاد⁹. ووضح أن القانون صيغ خصيصاً لمواجهة النشاط الفاشي الإيطالي أصلاً، والنشاط الشبابي المتأثر بالتيار الفاشي بين المصريين ضمناً.

وهكذا لم تجد المفوضية الإيطالية مفرّاً من تجميد النشاط العسكري الفاشي داخل البلاد، وإن ظل النشاط السياسي الفاشي مستمراً ومتصاعداً بين صفوف الجالية الإيطالية في مصر.

الدعاية المضادة لبريطانيا:

هيأت انتصارات إيطاليا في الحبشة مناخاً ملائماً لبث الدعاية الإيطالية المعادية للوجود البريطاني في مصر، فقد أصبح قطاعاً كبيراً من الرأي العام المصري يرى أن مصر لا مصلحة لها في اثاره عداً إيطاليا من أجل بريطانيا التي من مصلحتها استخدام مصر لتحقيق أغراضها الامبريالية، وخاصة أن إيطاليا قدمت تأكيدات بضمان حقوق مصر في مياه بحيرة تانا، وأبدت استعدادها لعقد معاهدة عدم اعتداء مع مصر. ورأى المصريون في انتصار إيطاليا وتحديها لعصبة الامم، وعجز بريطانيا عن مواجهتها دليلاً على ضعف القوة العسكرية البريطانية مقارنة بالقوة العسكرية الإيطالية.

فانهيار الحبشة هز ثقة المصريين في بريطانيا، وانتصارات الإيطاليين المتلاحقة، ونتائج استخدام الغازات السامة في الحرب تركت لدى المصريين انطباعاً باحترام القوة الإيطالية وخشيتهم من اتباع إيطاليا نفس الأسلوب ضد مصر إن هي أعلنت عداها لإيطاليا التي

⁸ F.O. 407 / 221, Halifax to Kelly, Foreign Office, Aug. 10, 1937.

⁹ F.O. 407 / 222, Lamson to Halifax, Cairo, March 11 1938.

تجاوز مصر في مستعمرتها ليبيا. وغذى تلك المخاوف العناصر المعارضة للوفد التي تريد الحيلولة بينه وبين الوصول للحكم أو إخراج حكومة الوفد عندما تصل إلى السلطة. وخاصة أن الوفد لم يستجب للضغوط الإيطالية وكان ينسق سياسته تماماً مع السلطات البريطانية أملاً في اقناع بريطانيا بعقد معاهدة مع مصر لتسوية المسألة المصرية.

وفي نفس الوقت، كان الإيطاليون يتصلون بزعماء الأقباط مثل توفيق دوس في محاولة لكسب ثقتهم لاستخدام الكنيسة المصرية لخدمة مصالح إيطاليا بالحبشة، وهي محاولات باءت بالفشل، ولكنها أثارت الإنجليز لأنها تعكس قدرة الإيطاليين على التغلغل في أوساط جماعات المصالح المصرية، والقوى المؤثرة على الساحة السياسية في مصر. ولذلك كان الإنجليز يحذرون دائماً الحكومة المصرية من مغبة الانسياق وراء الدعاية الإيطالية¹⁰.

وحتى قبل وصول الوفد للحكم، أكد مكرم عبيد السكرتير العام للوفد لمسئول بريطاني أن كل قوى الوفد سوف تعبأ للوقوف الى جانب بريطانيا في حالة وقوع الحرب. وبعد وصول الوفد للحطم أكد النحاس باشا للسير مايلز لامبسون أنه لن يأخذ الجهود الإيطالية التي تبذلها مع مصر على علاتها، وأنه لن يسمح للإيطاليين بالتأثير على موقفه من مفاوضات المعاهدة.

غير أن أحزاب الأقلية وقطاع عريض من الرأي العام المصري كان يتخذ موقفاً مختلفاً عن موقف الوفد، إذ رأوا أن بريطانيا لن تستطيع ضمان الحماية الكافية لمصر في حالة وقوع الحرب، وشعر المصريون بأنهم قد أصبحوا بين فكي الكماشة الإيطالية في الحبشة وليبيا، ومن ثم لم يتحمسوا للارتباط مع الإنجليز بروابط التحالف حتى لا يعرضهم ذلك لنقمة الإيطاليين.

وشعور عدم الثقة في بريطانيا لم تنفرد به مصر وحدها، بل كان شعوراً عاماً بين العرب، فقد شعر عبدالعزيز بن سعود أن بريطانيا عجزت عن أن تقدم له تأكيداً بالحماية ضد العدوان الإيطالي وحرص على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع الإيطاليين، كذلك كانت اليمن لا تستطيع تجاهل النشاط الإيطالي الذي يجرى عبر باب المندب، وساد اليمن الانبهار بالقوة الإيطالية، ولعب الوزير المفوض الإيطالي باليمن دوراً نشطاً في بث الدعاية

¹⁰ F.O. 407 / 219, Lampson to Eden, Cairo, April 22, 1936.

لبلادته. وأصبحت المسألة اختباراً لهيبة بريطانيا بالشرق العربي، ومثاراً لمخاوف الدبلوماسيين الإنجليز بالمنطقة.

وإزاء شعور المصريين بالخطر الإيطالي، أحسوا بالحاجة إلى إقامة علاقة صداقة مع دولة كإيطاليا أثبتت مقدرتها وقوتها، وعدم جدوى الارتباط ببريطانيا التي أثبتت عجزها عن حماية الحبشة بعد أن شجعتها على المقاومة، وهو أمر قد يحدث لمصر إذا لم تعجل بعقد معاهدة عدم اعتداء مع إيطاليا¹¹.

وشجع المصريين على هذا الاتجاه التصريح الذي أبلغته الخارجية الإيطالية إلى الوزير المفوض المصري بروما، والذي أعلنت فيه الحكومة الإيطالية أنه "ليس لديها أي نية للهجوم على مصر أو تهديدها بأي وسيلة من الوسائل وليس لديها أي مخططات في الحاضر أو المستقبل لغزو أو استعمار مصر، والحدود المشتركة بين ليبيا ومصر لا يجب أن تثير قلق البلدين لأي سبب من الأسباب، فإيطاليا تحرص من جانبها دائماً على عقد معاهدة مع مصر تضمن تأمين الحدود المشتركة، وتؤكد السياسة التي تتبناها الحكومة الإيطالية دائماً تجاه مصر والمشرية بروح الصداقة الخالصة"¹².

وكان من الطبيعي أن تثير محاولات التقارب المصري الإيطالي قلق السلطات البريطانية، فوجه السير مايلز لامبسون تحذيراً إلى رئيس الوزراء المصري من استخدام هذه المحاولات الإيطالية لإثارة الشعور ضد بريطانيا في مصر وإعاقة المحادثات المصرية البريطانية، كما سعت السلطات البريطانية إلى تنظيم دعاية مضادة لإيطاليا بالصحافة المصرية للتخفيف من آثار الدعاية الإيطالية على الرأي العام المصري¹³.

وعشية تسلم النحاس باشا الحكم حرص المندوب السامي البريطاني على تحذيره من الدعاية الإيطالية في مصر، وضرورة العمل على مواجهتها، فأبدى النحاس تفهمه للموقف، ولكنه استثمر المخاوف البريطانية بتأكيد أن الطريقة المثلى لمواجهة الظروف الراهنة هي الإسراع في توقيع المعاهدة المصرية البريطانية، وحذر لامبسون من مغبة التأخير، وأكد أن الوقوف

¹¹ F.O. 407 / 219, Lampson to Eden, Cairo, May 7, 1936.

¹² F.O. 407 / 219 Drummond to Eden, Rome, April 3, 1936.

¹³ F.O. 407 / 219 Eden to Lampson, Foreign Office, May 6, 1936.

طويلاً أمام المسائل ذات الأهمية الثانوية يؤدي إلى فقد الفرصة التي تلوح في الأفق للتوصل الى تسوية للمسألة المصرية¹⁴. وواضح أن النحاس كان يحاول الاستفادة من الظروف التي خلقتها الدعاية الإيطالية المضادة للوجود البريطانى فى مصر لحث الإنجليز على الدخول مع مصر فى مفاوضات حول التحفظات الأربعة الشهيرة.

لذلك أثار موقف النحاس حنق وزير الخارجية البريطانية الذى كان يرى عدم ضرورة الإسراع بعقد معاهدة مع مصر، وطلب من المندوب السامى البريطانى توجيه تحذير إلى النحاس باشا بأنه سواء عقدت معاهدة مع بريطانيا أم لم تعقد فإنه يجب وضع حد للنشاط الدعائى الإيطالى فى مصر، والكف عن محاولات التقارب المصرى الإيطالى¹⁵. غير أن لامبسون رفض توجيه هذا التحذير إلى النحاس حتى لا يؤدي ذلك إلى رد فعل عكسى عنده، أو يجعله يظن أن بيده ورقة يستطيع أن يثير بها مخاوف الإنجليز، وفضل لامبسون الاستمرار فى معالجة الموقف بروية اعتماداً على النوايا الطيبة للنحاس باشا¹⁶.

ولعل تلك الظروف الصعبة التى واجهت بريطانيا فى مصر إلى جانب الأخطار الكامنة فى الموقف الدولى هى التى دفعتها إلى عقد معاهدة التحالف مع مصر (أغسطس 1936).

وعشية توقيع المعاهدة المصرية الإنجليزية، بدأت الاتصالات الإيطالية مع الخارجية البريطانية لتسوية المسائل المتصلة بمصالح البلدين فى منطقة شرق البحر المتوسط على أن تشمل المسائل موضع النظر الامتيازات الأجنبية فى مصر، ورأى السفير الإيطالى بلندن أن تتضمن المباحثات بين البلدين ضمان الحكومة البريطانية فى الاتفاقية الخاصة بإلغاء الامتيازات بوضع خاص للجالية الإيطالية فى مصر وأن تشمل المباحثات بحيرة تانا والحدود السودانية للحبشة وقناة السويس.

وأرسلت الخارجية البريطانية تعليمات إلى السفير البريطانى بروما¹⁷ لفتت فيها نظر السفير إلى المادة الخامسة بمعاهدة التحالف المصرية- الإنجليزية التى تنص على ألا تقيم أى من الدولتين علاقات أو تبرم معاهدات أو تدخل فى ترتيبات تتعارض مع مصالح مصر أو

¹⁴ F.O. 407 / 219 Drummond to Eden, Rome, April 8, 1936.

¹⁵ F.O. 407 / 219 Eden to Lampson, Tel. Foreign Office, May 13, 1936.

¹⁶ F.O. 407 / 219 Lampson to Eden, Cairo May 17, 1936.

¹⁷ F.O. 407 / 219 Eden to Drummond, Foreign Office, Dec. 21, 1936.

المصالح المشتركة للدولتين بما فى ذلك السودان ولذلك أوصت الحكومة البريطانية سفيرها بروما بالحذر الشديد عند تناول أى مسألة تتصل بمصر، وضرورة الرجوع إلى الخارجية البريطانية للحصول على تعليماتها بهذا الخصوص.

وبالنسبة للامتيازات الأجنبية بمصر أشارت الخارجية البريطانية إلى التزام بريطانيا فى المعاهدة بمعاونة مصر فى الوصول إلى اتفاق مع الدول صاحبة الامتيازات. ورأت أن مصر لن تقبل بإعطاء أى مزايا خاصة لأى دولة، ومن ثم لا تستطيع بريطانيا بحث هذا الأمر مع إيطاليا، أما عن موضوع بحيرة تانا فإن الحكومة البريطانية وعدت ببذل النصح للحكومة المصرية حول ما يجب اتباعه بهذا الصدد، أما عن الحدود السودانية الحبشية، فإن الحكومة البريطانية رأت إرجاء بحث هذه المشكلة لأطول فترة ممكنة حتى تثبت المواد الخاصة بالسودان فى المعاهد المصرية الإنجليزية فعاليتها. وبالنسبة لقناة السويس فإن بريطانيا تعترف بالقناة كجزء لا يتجزأ من الأراضى المصرية، وتتعهد بحمايتها نظراً لأهميتها للمواصلات الإمبراطورية. وتحسبت بريطانيا لاحتمال محاولة إيطاليا الحصول على مزايا إستراتيجية فى قناة السويس بعد استيلائها على الحبشة وأعلنت رفضها المسبق وكذلك رفض مصر لمثل هذه المطالب التى قد يؤدى إلى مطالبة الدول الموقعة على اتفاقية 1888 بمطالب مماثلة للمطالب الإيطالية، كالمشاركة فى إدارة القناة وتخفيض رسوم العبور وغيرها من مسائل يجب أن تبحث بين الشركة ومصر وحدهما، وهى مسائل يجب الرجوع بشأنها إلى الحكومة المصرية قبل مناقشتها مع الإيطاليين.

وقد استمر التفاوض بين بريطانيا وإيطاليا على مدى ثلاثة شهور انتهى بتوقيع معاهدة روما (إبريل 1938) التى اعترفت فيها بريطانيا بضم الحبشة إلى إيطاليا وأعاد السفير البريطانى بروما تقديم أوراق اعتماده إلى "ملك إيطاليا وإمبراطور الحبشة" مقابل تسوية مصالح البلدين فى منطقة شرق البحر المتوسط، وكان لتلك المعاهدة رد فعل شديد فى مصر.

صدى معاهدة روما فى مصر:

وقد سبق إبرام معاهدة روما اقتراح قدمه للبرلمان المصرى إسماعيل صدقى باشا يدعو فيه الحكومة الوفدية للدخول فى مفاوضات مع إيطاليا لإبرام معاهدة عدم اعتداء وحسن جوار مشيراً إلى الحشود الإيطالية على حدود مصر الغربية التى تجعل عقد مثل هذه المعاهدة

ضرورة ملحة بالنسبة لمصر وذلك على ضوء مناقشة الاعتراف القانونى بضم الحبشة فى عصبه الأمم بجنيف والتقارير التى تفيد أن الحكومة البريطانية تتجه إلى تحسين علاقاتها بإيطاليا. وأشار صدقى باشا إلى أن المعاهدة المصرية- الإنجليزية لا تحرم مصر من حق إبرام المعاهدات مع الدول طالما أن التحالف كان دفاعياً وليس هجوماً. وكتب إسماعيل صدقى خطاباً بهذا المعنى إلى النحاس باشا الذى بادر بالاتصال بالسفير البريطانى -من خلال أمين عثمان- يسأله رأى الحكومة البريطانية بهذا الصدد¹⁸.

فردت الخارجية البريطانية ببرقية جاء فيها أن العلاقات البريطانية- الإيطالية تصبح حرجة إذا أقامت مصر علاقات "صداقة" مع إيطاليا عن طريق مثل هذه المعاهدة، كما أنه ليس من مصلحة بريطانيا أن تدخل الحكومة المصرية فى مفاوضات مع إيطاليا قبل أو حتى أثناء إجراء المحادثات الإنجليزية الإيطالية، لأن توصل مصر وإيطاليا إلى اتفاق يقود إلى عقد معاهدة سوف يضعف من مركز بريطانيا فى حالة تعثر مفاوضاتها مع إيطاليا. وطلبت بريطانيا من النحاس باشا عدم التورط فى الاقدام على التفاوض مع إيطاليا، وأنه حتى إذا أبرمت مصر معاهدة عدم اعتداء مع أى طرف، فإن مواد المعاهدة يجب أن تصاغ بدقة حتى لا تتعارض مع التزامات مصر كحليف مع بريطانيا، ولذلك فإن الحكومة البريطانية تتوقع من الحكومة المصرية أن تبلغها فى حالة تقدم الحكومة الإيطالية بأى مقترحات بعقد معاهدة من أى نوع مع الحكومة المصرية¹⁹.

وعبر النحاس باشا عن عدم اهتمامه بفكرة عقد معاهدة عدم اعتداء مع إيطاليا ولكن صدقى باشا والمعارضة تضع حكومته فى مأزق قد لا يستطيع البقاء فيه إذا أبرمت الحكومة البريطانية معاهدة مع إيطاليا، واتهم صدقى باشا بالعمل لحساب إيطاليا وخدمة المصالح الإيطالية بالدرجة الأولى والترويج لفكرة إمكانية تخلص مصر من الحماية العسكرية البريطانية بالتوصل إلى اتفاق مع إيطاليا. ووعده النحاس باشا بعدم اتخاذ أى خطوة فى اتجاه التفاوض مع إيطاليا إلا إذا أبلغته الحكومة البريطانية بنجاح المحادثات الإنجليزية- الإيطالية بصورة قاطعة، ولكنه يرى أنه من الضرورى أن تحيطه السلطات البريطانية علماً

¹⁸ F.O. 407 / 221, Kelly to Halifax, Alex, 26 1937.

¹⁹ F.O. 407 / 221, Eden to Kelly, Foreign Office, Sep. 6 1937.

بالوقت الملائم لذلك، حتى يتوصل إلى تفاهم مع إيطاليا بنفسه متى أوشكت بريطانيا على إبرام معاهدة مع إيطاليا حتى يبرهن للمعارضة أنه لم يترك وحيداً في مواجهة إيطاليا، وأبدى استعداداته التام للتنسيق مع الحكومة البريطانية. وأكد النحاس أنه سوف يطلع بريطانيا على نصوص أى معاهدة يتوصل إليها عن طريق المفاوضات مع إيطاليا قبل توقيعها حتى تفحص بريطانيا بنودها وتتأكد من عدم تعارضها مع المعاهدة المصرية - الإنجليزية²⁰.

وهو موقف غريب حقاً من الوفد الذى كان يمر بشهر العسل مع بريطانيا عشية توقيع معاهدة التحالف التى سرعان ما ستثبت حوادث الحرب العالمية الثانية أنها كانت وبالأعلى على مصر، وواضح تماماً قصر النظر الإستراتيجى للنحاس باشا الذى كان من واجبه أن يلوح لبريطانيا بورقة التفاوض مع إيطاليا فى تلك الظروف الدقيقة وسوف نرى كيف كان الوفد - عندئذ - يهتم بالبقاء فى الحكم أكثر من اهتمامه برسم سياسة خارجية تراعى مصالح مصر الوطنية التى لم يتذكرها إلا بعد خروجه من السلطة.

وعندما نشرت المصور مقالاً فى 8 أكتوبر 1937 ذكرت فيه أن النحاس باشا يدرس احتمال العمل على تأمين الحدود الغربية لمصر ضد الخطر الإيطالى فى طرابلس عن طريق توقيع معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا، وأن إيطاليا أبدت استعدادها غير مرة لإبرام مثل هذه المعاهدة مقابل الحصول على بعض المزايا التجارية، وقيام الكنيسة المصرية باستخدام نفوذها الدينى فى الحبشة لمساعدة الوجود الإيطالى هناك، وأن وزير خارجية مصر يستطلع رأى المفوضية الإيطالية حول استعداد بلادها لعقد معاهدة عدم اعتداء مع مصر. سارع مكرم عبيد باشا ينفى ما نشرته المصور وأكد للسفير البريطانى أن فكرة التفاوض مع إيطاليا ليست واردة وأنكر وجود أى اتصالات مع الإيطاليين بهذا الخصوص، واتهم المعارضة بأطلاق هذه الشائعات لإحراج الحكومة الوفدية²¹.

وبعد توقيع معاهدة روما فى إبريل 1938 (بعد خروج الوفد من الحكم) نشرت الأهرام خبراً عما جاء بالمعاهدة بشأن تبادل المعلومات حول تحرك قوات البلدين تلقته من مراسلها بروما أشار إلى أنه "قد اتفق الجانبان على تبادل المعلومات من وقت لآخر حول التحركات

²⁰ F.O. 402 / 221, Kelly to Eden, Sep 8, 1937.

²¹ F.O. 407 / 221, Lampson to Eden, Cairo, Nov. 1937.

الإدارية المتوقعة أو إعادة توزيع القوات المسلحة في المستعمرات في البلاد الواقعة حول البحر المتوسط و البحر الأحمر وخليج عدن ومصر والسودان وشرق أفريقيا الإيطالية والصومال البريطاني وكينيا وأوغندا وشمال تتجانياً"، فالتقطت الصحف الوفدية هذا النبأ لتنتشر عناوين عريضة تشير إلى أن مصر قد عومت "كمستعمرة"، وأن استقلال مصر قد تعرض للخطر على يد وزارة محمد محمود باشا على حين وقفت صحف الأحرار الدستوريين والسعديين تدافع عن موقف الحكومة المصرية وتؤكد أنها كانت على اتصال دائم مع بريطانيا أثناء المفاوضات حتى تكون المصالح المصرية موضع المراعاة التامة²².

وقدم الوفد استجواباً لرئيس الوزراء في البرلمان نوقش بجلسة 18 إبريل 1938، والقي محمد محمود باشا بياناً، فأعتبر الاستجواب قلباً للحقائق باتهام النحاس للحكومة بأنها لم تستشر في النواحي المتعلقة بمصر والتي عالجتها معاهدة روما، وأكد أن المشاورات بين الحكومة المصرية وبريطانيا كانت يومية طوال المفاوضات، وأن الحكومة البريطانية قد أدارت المفاوضات بما لا يتعارض مع السيادة المصرية وأن المسائل المتصلة بمصر لم يتم الاتفاق عليها من وراء ظهر الحكومة المصرية²³.

والحق أن الوثائق البريطانية تكشف عن أن الاتصالات كانت مستمرة بين الوزير المفوض المصرى بروما والسفير البريطانى خلال المباحثات البريطانية- الإيطالية. وقد أبدت الحكومة المصرية رغبتها فى الانضمام إلى بريطانيا وإيطاليا للتوقيع على اتفاقية ثلاثية بحسن الجوار والحصول على تأكيدات مباشرة تتعلق بالتصريحات البريطانية- الإيطالية الخاصة بقناة السويس وبحيرة تانا التى جاءت ضمن ملاحق بروتوكول معاهدة روما.

غير أن محمد محمود باشا تردد فى تفويض الوزير المفوض المصرى بروما التوقيع على المعاهدة بسبب الحملة التى شنها الوفد، والبيان الذى أصدره، واتهم فيه الحكومة المصرية بالسماح لبريطانيا بالتفاوض حول المصالح المصرية الحيوية دون مشاركة مصر ولذلك أصر محمد محمود باشا على مشاركة مصر على قدم المساواة فى التوقيع على معاهدة روما وعلى الإعلان الخاص بحيرة تانا وقناة السويس واتفاقية حسن الجوار. وطالب رئيس

F.O. 407 / 222 Lampson to Halifax, Cairo, April 21, 1938. ²²

F.O. 407 / 222 Lampson to Halifax, Cairo, April 22, 1938. ²³

الوزراء المصري بأن تكون اتفاقية حسن الجوار ملحقاً للبروتوكول الخاص بالمعاهدة على أن يشار إلى أن الحكومة المصرية قد دعت للمشاركة في تلك الاتفاقات. وفضل أن يكون التصريح الخاص بقناة السويس ثلاثياً غير أنه قبل -بضغط من الإنجليز- أن يكتفى بإبلاغ التصريح إلى الحكومة المصرية في صورة خطاب صادر من وزيرى الخارجية البريطانى والإيطالى يشار فيه إلى أن التبليغ إنما يتم باعتبار الحكومة المصرية طرفاً ثالثاً فى الموضوع.

أما بالنسبة لبحيرة تانا فقد طالب محمد محمود باشا بتأكيدات مباشرة للحكومة المصرية، على أن تضاف فقرة إلى التصريح تعلن بموجبها الحكومة الإيطالية أنها تقدم تأكيدات للحكومة المصرية فيما يتعلق ببحيرة تانا تماثل تلك التى قدمتها لبريطانيا. وأصر على موقفه وأبدى استعداده للمطالبة بعدم ذكر بحيرة تانا فى التسوية إذا لم تراخ وجهة النظر المصرية، على أن تظل المسألة موضع التحفظ بالنسبة لبريطانيا ومصر وتدور بشأنها مباحثات فيما بعد مع الحكومة الإيطالية.

وإزاء هذا الموقف المتشدد من جانب الحكومة المصرية رأى الإنجليز عدم إشراك مصر فى التوقيع على البروتوكول الخاص بمعاهدة روما، ولكنهم حصلوا على موافقة الحكومة الإيطالية على الإشارة -فى التصريح الخاص بقناة السويس- إلى مصر باعتبارها "دولة معنية" وذلك فى الخطابات المتبادلة بين وزير الخارجية الإيطالى والوزير المفوض المصرى، وهو ما تم بالفعل. وفيما يتعلق بالتصريح الخاص ببحيرة تانا أبدت الحكومة الإيطالية استعدادها لتوجيه خطاب إلى الوزير المفوض المصرى فى روما يتضمن نص التصريح، مع إضافة فقرة تشير إلى أن الحكومة الإيطالية توافق من جانبها على أن تستفيد الحكومة المصرية من التأكيدات المقدمة للحكومة البريطانية فى التصريح دون تحمل الحكومة الإيطالية لأى التزامات إضافية تتجاوز ما ورد بالتصريح. ولكن محمد محمود باشا اعترض على الفقرة التى تشير إلى أن التصريح لا يضع على عاتق إيطاليا التزامات جديدة، وطلب أن تتضمن المذكرتان الإيطالية والبريطانية الموجهتان للحكومة المصرية النص على أن "التأكيدات المقدمة للحكومة البريطانية فى التصريح المذكور أعلاه بشأن بحيرة تانا

تسحب على الحكومة المصرية على قدم المساواة"، وقد قبلت الحكومة الإيطالية بالصيغة المقترحة وتم تعديل مسودات المذكرات المتبادلة على أساسها²⁴.

ومن الواضح -إذا- أن وزارة محمد محمود باشا لم تفرط في حقوق مصر على نحو ما زعم الوفد، بل كانت أكثر صلابة من وزارة الوفد في التمسك بالحقوق المصرية وأقل انقياداً لوجهة النظر البريطانية. ولم يكن موقف الوفد من معاهدة روما إلا من قبيل المناورات الحزبية فقد قدم النائب الوفدى عبد الحميد عبد الحق استجابةً لرئيس الوزراء دار حول عدم استشارة مصر خلال المفاوضات الإيطالية- البريطانية، وأن الاعتراف بالسيادة الإيطالية على أثيوبيا كان يجب أن يتم مقابل الاعتراف بمصالح مصر الدينية في أثيوبيا. ورد رئيس الوزراء بنفسه على الاستجواب فدافع بقوة عن معاهدة روما، وذكر أن الاتهام باطل، وأن الحكومة كانت على علم باستمرار بما يدور في المباحثات، وبين أن حقوق مصر قد ضمنت بالكامل فيما يتعلق بقناة السويس وبحيرة تانا. وأشار إلى المساعي الخاصة بإبرام معاهدة حسن جوار مع إيطاليا فلم يملك الدكتور أحمد ماهر زعيم المعارضة سوى أن يهنئ الحكومة على الدور الذى لعبته فى المفاوضات²⁵.

ولما كانت معاهدة روما تصبح سارية المفعول بعد 16 نوفمبر 1938 فإن محمد محمود باشا أخذ يتعجل بداية المفاوضات مع إيطاليا حول معاهدة حسن الجوار مقابل الاعتراف بالسيادة الإيطالية على أثيوبيا مع التأكيد على حقوق الكنيسة المصرية بتلك البلاد، وأبدى حرصه على التوقيع على المعاهدة قبل حلول 16 نوفمبر 1938 حتى لا يتهمه الوفد بالاعتماد على الإنجليز²⁶ غير أن الإنجليز فضلوا التريث لأن المفاوضات المصرية- الإيطالية قد تتطرق إلى الحدود الأثيوبية- السودانية، وهو أمر لا يجب أن يطرح على بساط البحث قبل أن توضع معاهدة روما موضع التنفيذ²⁷.

غير أن سقوط وزارة محمد محمود باشا وتغير الظروف بعد غزو إيطاليا لألبانيا جمد الموقف بالنسبة لمشروع معاهدة حسن الجوار. وعادت الدعاية الإيطالية المضادة التى

²⁴ F.O. 407 / 222 Perth to Halifax, Rome, April 29, 1938.

²⁵ F.O. 407 / 222 Lampson to Halifax, Cairo, May 21, 1938.

²⁶ F.O. 407/ 222 Lampson to Halifax, Cairo, Nov.1, 1938.

²⁷ F.O. 407 / 222 Halifax to Lampson, Foreign Office, Nov. 3, 1938.

صاحبت غزو البانيا تركز على عجز بريطانيا بعد أن كانت قد توقفت تقريباً بعد إبرام معاهدة روما. ولما كانت بريطانيا حريصة على بقاء معاهدة روما سارية المفعول حتى لا تتخلى إيطاليا عن التزاماتها، فقد وقفت عاجزة عن مواجهة الدعاية الإيطالية في مصر، مما أضعف الموقف البريطاني في مصر، وزاد من ضعفه زيارة الدكتور جوبلز وزير الدعاية الألماني لمصر بعد ذلك مباشرة، ولم ينجح لامبسون في حمل حكومة بلاده على مواجهة الدعاية الإيطالية، التي طالبت بالاكْتفاء بإيضاح وجهة النظر البريطانية ووقوف بريطانيا ضد العدوان دون الهجوم السافر على السياسة الإيطالية حفاظاً على ما بقي من معاهدة روما التي تخدم المصالح البريطانية في الشرق الأوسط وتساعد على سحب القوات الإيطالية من أسبانيا. ومع إعلان الحرب وزيادة الشواهد على تورط إيطاليا السافر فيها بدأ العد التنازلي لأزمة العلاقات المصرية- الإيطالية التي انتهت بقطع العلاقات بين البلدين بتدخل سافر من بريطانيا²⁸.

تأزم الموقف:

ومن ناحية أخرى كان القصر على اتصال سرى مع إيطاليا منذ فبراير 1939، وقبل تطور الحوادث في الاتجاه نحو الحرب، فقد ذكر شيانو -وزير خارجية إيطاليا- في مذكراته أن ثمة اتصالات بين السفير الإيطالي في برلين والوزير المفوض المصري هناك (مراد باشا) الذي كان يتحدث باسم الملك فاروق، وأكد أن مليكه يكره الإنجليز وسأل عما إذا كان المحور مستعداً لتأييد الملك فاروق في حالة اعلان مصر الوقوف على الحياد، ومحاولة بريطانيا التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، وعقب شيانو على هذا النبأ بأنه قد تم الاتفاق مع موسوليني على أن تستمر المحادثات بين السفير الإيطالي والوزير المفوض المصري، وأن يؤكد السفير للوزير المفوض أن أي جهد لأضعاف الروابط بين مصر وبريطانيا سوف يلقى ترحيباً من جانب إيطاليا²⁹.

ويبدو أن هذه الاتصالات مع إيطاليا التي كانت تتم لحساب القصر قد قطعت شوطاً أبعد، فانتقلت مسئوليتها إلى مفوضية روما، فيذكر شيانو أن مقابلة تمت بينه وبين الوزير المفوض المصري في 30 مايو 1940 تحدث فيها الأخير عن اتجاه مصر إلى إعلان

²⁸ محمد جمال الدين المسدي وآخرون: المرجع السابق، ص 79.
²⁹ Ciano: The Ciano Diaries, pp. 32-33.

حيادها، فشجع الكونت شيانو هذا الاتجاه³⁰. غير أن السفارة البريطانية بروما رصدت نشاط الوزير المفوض المصرى فى هذا الاتجاه فاحتج لامبسون على هذا النشاط فى لقائه مع على ماهر -رئيس الوزراء- فى 5 يونيو 1940، ولكن الأخير أنكر علمه بالأمر ونفى وقوعه، فنصحه لامبسون بأن يوقف هذه الاتصالات³¹.

والحق أن فكرة الحياد كانت مطروحة على الساحة السياسية فى مصر وتلقى قبولاً من الرأى العام الذى ازدادت كراهيته لبريطانيا بعد أن أحس بوطأة الوجود البريطانى وثقل الأعباء التى تلقيها المعاهدة على عاتق مصر والاختناقات التى بدأ يعانى منها الاقتصاد المصرى وخاصة القطن المحصول الرئيسى للبلاد.

وخلال مايو 1940 تكشف موقف إيطاليا من الحرب، فبعد أن رجحت كفة ألمانيا، أعلن موسوليني أن إيطاليا لا تستطيع أن تقف بعيداً عن صراع يقرر مصير أوروبا، ورد على نداء تشرشل فى 16 مايو لحقن الدماء، بأن إيطاليا ستقى بالتزاماتها التى تفرضها المعاهدة الإيطالية الألمانية، وبذلك أصبح من المؤكد دخول إيطاليا الحرب وهو ما حدث بالفعل فى 10 يونيو.

وكان من الطبيعى أن تمهد إيطاليا لذلك برفع درجة استعداد قواتها بليبيا وتعزيز الحشود على حدود مصر الغربية. وقام الوزير المفوض الإيطالى بالقاهرة باختبار نوايا الحكومة المصرية عندما قابل على ماهر باشا -رئيس الوزراء- فى 9 إبريل 1940 مطالباً بأبعاد أحد أعضاء القنصلية المصرية فى بنى غازى، والاحتجاج على قيام الرقابة بفتح خطاب موجه إلى الوزير المفوض، واعتراض شركة التلغرافات الشرقية لبرقيات المفوضية الإيطالية وفرض الإسترليني كعملة عند تحويل أى مبالغ من مصر³².

وبناء على نصيحة لامبسون رفض على ماهر باشا احتجاجات الوزير المفوض الإيطالى وأعلن أمام البرلمان (22 إبريل) وقوف مصر إلى جانب البلاد الديمقراطية، وأن مصر تبذل كل جهدها للدفاع عن حقوقها، وأن من حقها أن تبدى رأياً فى مفاوضات السلام (عند

³⁰ Ibid, p. 257.

³¹ F.O. 407 / 224 Lampson to Halifax, Cairo, June 5, 1940.

³² F.O. 407 / 224 Lampson to Halifax, Cairo, April 19, 1940.

نهاية الحرب) سواء أعلنت اشتراكها فى الحرب أو لم تعلن ذلك، وخاصة فيما يتعلق بحدود مصر أو بالبحر المتوسط.

وفى مقابلة جرت بين الوزير المفوض الإيطالى وعلى ماهر باشا بعد هذا البيان بيومين أبدى الوزير المفوض استياءه من الخطاب، واضطر على ماهر إلى لفت نظره إلى الحشود العسكرية الإيطالية على حدود مصر الغربية ولمح إلى أن ذلك قد يجر المتاعب على الجالية الإيطالية فى مصر³³.

وقبل أن تعلن إيطاليا الحرب على بريطانيا بخمسة عشر يوماً، قابل الوزير المفوض الإيطالى على ماهر باشا، وسأله عما إذا كانت مصر تتوى مهاجمة إيطاليا، فأنكر رئيس الوزراء المصرى أن تكون لمصر هذه النية، وأكد أنها تتجنب الدخول فى حرب مع إيطاليا غير أنها ستقاوم أى هجوم تتعرض له.

وعندما نقل على ماهر أخبار هذه المقابلة إلى السفير البريطانى طالبه لامبسون بأن تقف مصر إلى جانب بريطانيا كشريك فى حالة وقوع أى هجوم على الأراضى المصرية ولوح بأن مصر يجب أن تضع حالة ليبيا وأثيوبيا نصب عينيها، وأن تتأكد أن مصيرها مرتبط ببريطانيا. غير أن على ماهر طرح فكرة الحرب الدفاعية، وأشار إلى أنه فى حالة تعرض مصر للهجوم الإيطالى، فإنها ملزمة بالدفاع عن أراضيها. ورفض مقولة لامبسون باتخاذ الهجوم كخير وسيلة للدفاع لأنه فى هذه الحالة مضطر إلى الرجوع إلى البرلمان المصرى، وفضل انتظار تطورات الموقف، ولم يلزم نفسه بشيء³⁴.

وفى مقابلة مع الملك فاروق تحدث لامبسون عن الاستعدادات الإيطالية للهجوم على مصر، وطالبه بأن يضع حداً لما يدور حول حياد مصر³⁵. ولكن السفير البريطانى لم يلق استجابة، فقد أخذت جريدة البلاغ المعروفة بصلاتها بالقصر تنشر المقالات التى تعد رأى العام لتقبل فكرة الحياد فى حالة وقوع الحرب مع إيطاليا، ووجدها السفير البريطانى فرصة ملائمة للمطالبة بوضع حد لهذه الحملة الإعلامية وتذكير على ماهر بنشاط الوزير المفوض

³³ F.O. 407 / 224 Lampson to Halifax, Cairo, April 24, 1940.

³⁴ F.O.407 / 224 Lampson to Halifax, Cairo, May 25, 1940.

³⁵ F.O. 407 / 224 Lampson to Halifax, Cairo, June 2, 1940.

المصرى بروما فى نفس الاتجاه، ومرة أخرى أنكر على ماهر أن يكون الأمر مدبراً ووعد بمنع المقالات التى تدعو للحياد، دون أن يغير من موقفه³⁶، مما أثار ارتياح لامبسون فى نوايا على ماهر.

وفى نفس اليوم الذى أعلن فيه موسوليني الحرب على بريطانيا (10 يونيو) قابل الوزير المفوض الإيطالى رئيس الوزراء المصرى، واستعلم منه عما تتوى مصر عمله، فذكر له على ماهر أن مصر ستوفى بالتزاماتها نحو بريطانيا حسب المعاهدة المصرية-الإنجليزية³⁷. وبعد هذه المقابلة بيومين قطعت مصر علاقتها الدبلوماسية مع إيطاليا، وأبلغت الوزير المفوض الإيطالى بذلك، وبأنها لن تسمح له وزملاءه بمغادرة البلاد إلا بعد أن يخرج الوزير المفوض المصرى ورجاله من روما بسلام، وتولت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رعاية المصالح المصرية بإيطاليا.

وأعقب هذا الأجراء قيام السلطات العسكرية البريطانية باعتقال بعض الرعايا الإيطاليين، وطالبت الحكومة المصرية بتسليم جميع الإيطاليين من الشباب ممن هم فى سن التجنيد (ويقدر عددهم بـ12 ألفاً)، وضربت حصاراً حول المفوضية الإيطالية وتولت تفتيشها، وكذلك تفتيش الوزير المفوض الإيطالى ورجاله ذاتياً وتفتيش أمتعتهم، مما سبب الحرج للحكومة المصرية وأثار احتجاجها دون جدوى. وتقدم السفير البريطانى إلى الحكومة المصرية بطلب الاستيلاء على السفن الإيطالية الموجودة بالموانى المصرية وتسليمها للسلطات البريطانية، فوعد رئيس الوزراء بتنفيذ هذا الطلب³⁸. كما قامت الحكومة المصرية بفرض الحراسة على البنوك والشركات الإيطالية فى 17 يونيو 1940، ولم ترفع الحراسة عنها إلا فى 31 أغسطس 1948 أى بعد انتهاء الحرب بثلاث سنوات³⁹.

وهكذا قدمت العلاقات المصرية- الإيطالية قبيل الحرب العالمية الثانية نموذجاً للقيود التى حدثت من حركة مصر على الساحة الدولية وربطتها بعجلة بريطانيا، وجعلتها توجه علاقاتها مع الدول الأخرى من خلال مصالح بريطانيا حتى لو تصادمت تلك المصالح مع مصلحة

³⁶ F.O. 407/ 224 Lampson to Halifax, Cairo, June 5, 1940.

³⁷ F.O. 407 / 224 Lampson to Halifax, Cairo, June 10, 1940.

³⁸ F.O. 407 / 224 Lampson to Halifax, Cairo, June 14, 1940.

³⁹ نبيل عبدالحاميد سيد أحمد: المرجع السابق، ص 70، 72.

مصر. فقد رأينا كيف أعاققت بريطانيا كل الجهود التي بذلت لإبرام معاهدة حسن جوار وعدم اعتداء بين مصر وإيطاليا، مما أدى إلى تبديد فرصة ربما جنبت مصر الكثير مما عانتها خلال الحرب، مما يعكس الهيمنة البريطانية على مقدرات مصر في ظل معاهدة 1936.

كما يتضح من هذه الدراسة أيضاً عجز الإدارة المصرية عن إتخاذ قرار مستقل دون الرجوع إلى السفير البريطانى بالقاهرة الذى كان يملك الحل والعقد، وساعده على ذلك تناحر الأحزاب السياسية فى مصر وتصارعها من أجل الوصول إلى السلطة وخطبها لود الإنجليز باعتبارهم القوة الموازنة على الساحة السياسية، ولا يستثنى من ذلك الوفد بل أنه كان من أكثر القوى السياسية تنسيقاً مع الإنجليز خلال تلك الفترة.